مسؤول التعليم في منظمة اليونيسيف لـ«الميثاق»:

المسلحون يعطلون التعليم في كثير من المدارس

العمل على معالجة آثار وتداعيات الأزمة السياسية التي مرت بها بلادنا وخاصة المتعلقة بالجوانب الانسانية المرتبطة بالفرد والمجتمع والفئات الأكثر تضرراً تعتبر من أولويات الأعمال التي تستهدفها المنظمات الدولية والمحلية.
الاطفال من الفئات الأكثر تضرراً، فقد تسببت الأزمة والصراع المسلح في حرمان عدد كبير منهم من حقهم في التعليم، ناهيك عن الأضرار النفسية والاجتماعية التي تحتاج الى مزيد من الجهود للتغلب عليها..
اليونيسيف هي إحدى تلك المنظمات التي يُنفذ في إطار اهتمامتها عدد من المشاريع والانشطة المتعلقة بحقوق الأطفال ومن ضمنها حقهم في التعليم.. حول أنشطتها في اليمن التقينا السيد محمد بله مسؤول التعليم في منظمة اليونيسيف.. وإلى الحصيلة:

لقاء/ هناء الوجيه

□ الأزمة التي تواجهها اليمن كان لها آثار سلبية متعددة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، منها ما ارتبط بالطفولة والعملية التعليمية.. من خلال متابعتكم للوضع والتقارير التي رصدتموها كمنظمة مهمة ما مدى الأضرار والآثار المنبثقة عن الأزمة في جانب اهتمامكم؟

- عموماً الأزمات والصراعات والنزاعات المسلحة تسبب المشاكل الاقتصادية والصحية والاجتماعية والنفسية وهي تؤثر بشكل كبير على المجتمع ككل، ولكنها تمس الاطفال وتؤثر على حياتهم بشكل أكبر، وفي المرحلة الماضية كان للأزمة السياسية آثار ترتب عليها التدهور في عدد من الجوانب، فمثلاً النزوح من مواقع النزاع ارتبط به التشتت والحرمان من الحقوق معيشياً وصحياً ونفسيا وتعليميا، فهناك احصائيات تشير الى تدهور خطير في الوضع الانساني في اليمن، بالإضافة الى ذلك انعكاس آثار الخوف والتوتر والقلق على الأسر وأطفالهم.. تلك الآثار مازالت بحاجة الى بذل جهود في مجال المعالجة النفسية والمعنوية والمساندة لتلك الفئات لتتمكن من استعادة الامن والاستقرار النفسي.

حق التعليم

□ وفي جانب التعليم حُرم عدد كبير من الأطفال من حقهم في التعليم، ففي عدن أغلقت عشرات المدارس بسبب توافد النازحين من أبين وفي أمانة العاصمة تعطل عدد كبير من المدارس في الاحياء التي عانت من الصراع وكانت تلك المدارس مراكز ومواقع لتواجد المسلحين والسلاح في حين أنه كان ينبغي أن تكون العملية التعليمية والاطفال عموماً بمنأى عن أي أحداث أو نزاعات.

توعية ودعم

□ ما أبرز التدخلات التي قامت بها المنظمة لمعالجة الوضع وإعادة سير العملية التعليمية؟

- نحن في منظمة اليونيسيف نعمل منذ أكثر من أربع سنوات بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية في إطار التوعية بأهمية التعليم كحق أساسي من حقوق الطفولة وتوضيح النتائج الايجابية للتعليم ومخرجاته، وكذا المخاطر الناجمة عن الانقطاع والتسرب من التعليم والى جانب التوعية لدينا أنشطة دعم وتحفيز للاستمرار وزيادة الالتحاق بالعملية التعليمية.. ومنذ سنتين ونتيجة لأحداث حرب صعدة أنشئ مشروع الطوارئ .. هذا المشروع استهدف الوضع التعليمي والانساني في مناطق النزاع وكذلك العمل على وضع معالجات وحلول تساعد على استمرار العملية التعليمية تحت أي ظرف من الظروف، وحالياً مازال مشروع الطوارئ قائماً ويعمل على تنفيذ أنشطة وبرامج متعددة في إطار ايجاد المعالجات وتقديم الدعم والتحفيز للفئات المستهدفة مادياً ومعنوياً من أجل معالجة آثار الأزمة وتحقيق هدف الاستمرار في العملية التعليمية.

بدائل ومعالجات

□ ما الإجراءات التي تدخلتم بها لمعالجة أوضاع المدارس التي أغلقت بسبب تواجد الأطراف المسلحة فيها وكذلك فيما يتعلق بالنازحين عموماً..؟

- نحن نتناقش ونتخاطب مع الجهات المعنية كوزارة التربية والتعليم وهي بدورها تخاطب الجهات والاطراف ذات الصلة وهناك جهود طيبة في هذا الإطار، فمثلاً في هذه الفترة تم إخلاء عدد من مدارس أمانة العاصمة التي كان يتواجد فيها مسلحون ولم يعد هناك الا عدد بسيط سيتم إخلاؤها في الفترة المقبلة..

نحذر من التدهور الخطير للوضع الانساني في اليمن

التعليم في وضع محرج جراء احتلال المدارس

بالنسبة للنازحين هناك حلول وبدائل يتم من خلالها معالجة وضع التعليم لديهم من ذلك توفير أماكن بديلة مؤقتة للدراسة الى أن يتم معالجة وضعهم وعودتهم الى مواطنهم، وهكذا يتم معالجة الامور وذلك بمناقشة الوضع أولاً بأول وعبر لجنة الطوارئ المكونة من عدة جهات من ضمنها وزارة التربية يتم توفير وايجاد بدائل ومعالجات وتنفيذ أنشطة وبرامج داعمة حسب المستجدات وما تقتضيه الحاجة.

□ ما الصعوبات والمشاكل التي تواجهكم أثناء تنفيذ مهامكم؟

- في اليمن عموماً هناك مشكلات تعليمية قديمة تتمثل في تدني مستوى الوعي بأهمية التعليم وخاصة في المناطق الريفية والبعيدة، حيث ان معظم الآباء يفضلون الاستفادة من أبنائهم في أعمال الزراعة وغيرها والفتاة في أعمال المنزل ومهام أخرى توكل اليها، هذه أمور تثبط الاطفال عن الالتحاق بالمدارس، بالاضافة الى العوامل الاقتصادية والضغوط المترتبة عليها، فهناك أسر تعاني من عدم القدرة على تحمل تكاليف التعليم لأبنائها والبعض الآخر يدفع الابناء للعمل بهدف إعالة الاسرة، ناهيك عن العوامل الاجتماعية التي ترتبط أحياناً بالعادات والتقاليد والتي تعيق وتحرم الاطفال من الحق في التعليم وبالذات الفتيات.. كل هذه من الأمور التي تزيد من حجم التحديات والصعوبات وتحتاج الى مدى طويل وتخطيط مدروس وجهود مكثفة ليدرك المجتمع أهمية التعليم وعلاقته بنهضة وتطور الفرد والمجتمع.

□ ما ذكرته سابقاً هو جزء من الصعوبات المرتبطة بالمجتمع وبتدني مستوى الإدراك لأهمية التعليم والجانب الآخر الذي كان له تأثير ومثل نوعاً من الصعوبة هو ما حصل أثناء الأزمة السياسية، حيث أن أطرافاً من الاطراف المتنازعة كانت تقحم الاطفال وتزج بهم في النزاعات المختلفة، كما أن العملية التعليمية تأثرت وأقحمت في تلك النزاعات بشكل مباشر مما سبب تدهوراً في الوضع التعليمي وحرماناً من التعليم، ومن المفترض أن يكون لدى المجتمع والأطراف المتصارعة حس مسؤول وإدراك لضرورة إبعاد الاطفال عموماً وعدم استغلالهم أو إقحامهم في أي نوع من الصراعات مهما كانت المبررات وينبغي أن تستمر العملية التعليمية تحت أي ظرف من الظروف لأن الاطفال بالتعليم هم المستقبل الافضل وبهم يتحقق الامن والاستقرار والحياة الافضل.

مجتمع قوي

□ ما التطلعات والطموحات التي ترجون الوصول اليها في إطار الأهداف المراد تحقيقها في اليمن..؟

- نطمح من خلال عملنا مع كافة الجهات المعنية والمسؤولة في الجانب الحكومي ومنظمات المجتمع المدني ان نصل بالتعليم في اليمن الى حد كبير من المساواة بحيث يتمكن الافراد في المجتمع من التمتع بهذا الحق في المدن والقرى والمناطق النائية.. لأن التعليم هو أساس تكوين المجتمع المتوازن والقوي في كافة الجوانب سياسياً واقتصادياً وصحياً واجتماعياً، نأمل أن نصل إلى هذا المستوى، ونأمل أن نصل الى أعلى وهو أن لا تحتاج اليمن الى جهودنا أو أي جهود أخرى في هذا الجانب.

أساس متين

□ كلمة أخيرة تودون قولها..؟

- الكلمة هي لكل العاملين في المجال التعليمي والجهات المعنية والمجتمع ككل، لابد أن يعمل الجميع من أجل الطفولة وأن يدركوا أن الطفولة كنز غال وأساس متين وهم من يستحقون بذل الجهود من أجل حمايتهم والنهوض بهم، كما أن العلم هو السلاح الأقوى ضد العدو المجهول المتمثل في الجهل والذي من نتائجه التدهور سياسياً واقتصادياً وصحياً واجتماعياً، وإذا أدرك المجتمع ذلك فسوف يكونون على قدر كبير من المسؤولية والالتزام لمساندة التعليم على النهوض.

لاستمرار وضعها في خانة التهميش والإقصاء

الإعلاميات والبحث عن نقابة بديلة

في إطار المطالبة بتغيير السياسات وتحقيق العدالة، تتحدث الإعلاميات في المؤسسات الاعلامية المختلفة عن احتياجهن لمناقشة القضايا المتعلقة بالمرأة في المجال الاعلامي، حيث تعاني من إشكاليات ولديها قضايا تحتاج الى إلقاء الضوء عليها ومناقشتها بما يحقق العدالة لها أسوة بزملائها الإعلاميين..فإلى الحصيلة:

استطلاع/ المحررة

□ الأخت فاطمة مطهر -عضو المجلس النقابي نقابة الصحفيين اليمنيين- تحدثت قائلة:

- بالتأكيد ان الاخوات الاعلاميات لديهن قضايا واشكاليات توجههن أثناء العمل وداخل المؤسسات الاعلامية مثل مشاكل الترقيات، نمط الاعمال الموكلة إليهن، وكذلك مجالس القات في بعض المؤسسات والتي تقصي بذلك المرأة عن المشاركة والتواجد، وبالتالي تكون بعيدة عن مصادر صنع القرار..وأضافت: هناك مشاكل تواجه الصحفيات داخل النقابة نفسها، حتى مجلس النقابة يحتاج الى كوتا لأن امرأة واحدة داخل المجلس لا تكفي من أجل استيعاب قضاياها والتفاعل معها والقدرة على تقديم عمل فاعل يسهم في تحسين أوضاعها.. قبل فترة كان هناك عمل مشترك لصحفيات مع النقابة للوقوف أمام القضايا والمعيقات التي تواجه المرأة الاعلامية في اليمن، وتم في إطار ذلك عقد عدد من ورش العمل اجتمع خلالها عدد من الاعلاميات من مختلف الوسائل وكان هناك طرح شفاف لمجمل القضايا والاشكاليات التي تواجه المرأة في المجال الاعلامي وخرجنا بعدة توصيات من ذلك تشكيل لجنة من الاعلاميات ليقمن بزيارة المؤسسات الاعلامية ابتداءً بوزارة الاعلام ومن ثم كافة المؤسسات الرسمية والحزبية والاهلية للتواصل مع الاعلاميات داخل كل مؤسسة ومعرفة المشاكل والمعيقات ومحاولة ايجاد حلول بما يحقق العدالة والمساواة لها.. توقف عمل هذه اللجنة بسبب الاحداث مؤخراً ولم تكن قد بدأت الا بإعداد بعض الخطط سوف نحاول حالياً استئناف هذا العمل وغيره من الأنشطة من أجل تحقيق هدف العدالة وإزالة التمييز والمساواة بين كل الكوادر الاعلامية رجالاً ونساءً.

تحالف الصحفيات

□ الأخت بشرى العامري -صحفية- تقول:

- نحن بحاجة الى تحالف للصحفيات والاعلاميات عموماً، فلابد أن تطالب المرأة بحقوقها دون الانتظار لأحد، فالحقوق تنتزع، وهناك كثير من المشاكل التي تواجهها المرأة الإعلامية في بلادنا، منها أنها لا تعطى حقها في الترقيات والمناصب وايضاً يفضل الرجل الصحفي على المرأة في كثير من التكليفات الصحفية رغم أن المرأة قد تكون أكثر قدرة وكفاءة على العمل.. وكذلك مجالس القات التي تجعل المرأة الاعلامية غير قادرة على التواجد مع زملائها في العمل، وكثير من الاشكاليات التي تواجه الاعلاميات.. ونحن كصحفيات وفي هذه الفترة بالتحديد لابد أن يكون لنا وقفة وصوت واحد من أجل أن نغير سياسة التمييز ضد المرأة الاعلامية بما يكفل لها حق المساواة في الحقوق والواجبات مع أخيها الرجل.

واقع الحال

□ أمل الخطيب -صحفية- تحدثت قائلة:

- لو لاحظنا واقع الحال بالنسبة للصحافة اليمنية أو الإعلام اليمني عموماً، كم عدد النساء اللاتي يشغلن منصب رئيس تحرير في صحيفة رسمية أو على الأقل مدير تحرير أو سكرتير تحرير، وكذلك في الإذاعة والتلفزيون، كل المناصب ذات الأهمية يستحوذ عليها الرجل دون المرأة بالرغم من كفاءة المرأة الاعلامية وقدرتها على الإدارة، ناهيك عن المشاكل الاخرى كالفرص التي ينالها الرجل الاعلامي أكثر من المرأة كالسفر وتغطية الاحداث المهمة وغيرها، بالإضافة الى أن المرأة الاعلامية في أغلب المؤسسات لا تستطيع التواجد وبالذات الاجتماعات لأنها قد تكون في أوقات متأخرة أو في مجالس القات، وهذا يؤدي الى تهميشها وإقصائها في كثير من الامور.. نحن الاعلاميات نطالب باتحاد الصوت النسوي الاعلامي ونريد حقوقنا العادلة في كافة المؤسسات الاعلامية.

فاطمة مطهر: نقابة الصحفيين تحتاج إلى كوتا

بشرى العامري: علينا تغيير سياسة التمييز ضد المرأة الإعلامية

أمل الخطيب: ظروف العمل الإعلامي تعيق تواجد المرأة

أحلام المتوكل: يجب توحيد أصوات الإعلاميات للمطالبة بحقوقهن

«كوتا» للإعلاميات

□ ونختتم مع الاخت أحلام المتوكل - إذاعة صنعاء- والتي تحدثت قائلة:

- انا مع كل ما سبق من الآراء وينبغي فعلاً أن يكون هناك كوتا للإعلاميات في كافة المؤسسات الاعلامية بحيث تستطيع المرأة ايصال صوتها وإلقاء الضوء على قضاياها، فمن حق المرأة الإعلامية ان تكون من صناع القرار وان تحصل على الترقيات العادلة التي تستحقها، وأن يكون لها كيان قوي يماثل قوة أخيها الرجل في المؤسسات الاعلامية، نحن نريد أن تكون هناك نسبة محددة للنساء داخل النقابة أولاً ومن ثم في كافة المؤسسات الاعلامية.. ومن أجل تحقيق ذلك لابد أن تتوحد أصوات النساء الاعلاميات للمطالبة بالحقوق العادلة.

حكومة الوفاق تقصي المرأة

أقصت حكومة الوفاق الوطني (٧) موظفات من وظائفهن تعسفاً واضطهاداً جراء مواقفهن المؤيدة للأمن والاستقرار وتمسكهن بالحوار وصندوق الانتخابات طريقاً للوصول إلى السلطة.

وأكدت مصادر مطلعة لـ«الميثاق» ان الاخوات اللاتي تم اقصاؤهن يعملن في قطاع التربية بمحافظة تعز وتحديداً في المدينة وليس على مستوى المحافظة .

مشيرة الى ان إقصاء الموظفات جاء مخالفاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤) بشأن الأزمة في اليمن والذي أهاب بكل الاطراف أن تكفل حماية النساء والأطفال وأن تعزز مشاركة المرأة في حل النزاع، كما شجع القرار (كافة الأطراف على تيسير مشاركة المرأة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة على مستوى صنع القرار).

ومن جانبها شددت المبادرة الخليجية وآليتها الموقعة في العاصمة السعودية الرياض في ٢٣ نوفمبر العام الماضي على ضرورة التزام حكومة الوفاق الوطني بكافة قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة.

وألزمت المبادرة حكومة الوفاق الوطني بإصدار تعليمات قانونية وإدارية ملائمة إلى جميع فروع القطاع الحكومي للالتزام الفوري بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان..

«الميثاق» تنشر أسماء من تم إقصاؤهن من وظائفهن بمحافظة تعز:

الاســم ..الوظيفة التي أقصيت

منها على النحو التالي :

١- أمة اللطيف علي محمد- مديرة مدرسة خديجة الأساسية الثانوية للبنات بمديرية القاهرة

٢- أمة الرحمن صالح القاضي- مديرة مدرسة أسماء الأساسية الثانوية للبنات بمديرية صالة.

٣- فاطمة أحمد رسام- مديرة مدرسة الشهيدة نعمة رسام الأساسية الثانوية للبنات بمديرية المظفر .

٤- بلقيس صالح حسين حراب- مديرة مدرسة الشهيد الحكيمي الأساسية الثانوية للبنات بمديرية المظفر.

٥- فوزية عبده أحمد الجبلي- مديرة مدرسة الشهيد الحجري الأساسية الثانوية للبنات بمديرية المظفر.

٦- فوزية عبدالحق محمد العريقي- مديرة مدرسة عائشة الأساسية الثانوية.

٧-انتصار سعيد حزام الشمايتين- مديرة مدرسة أبو الذهب الأساسية الثانوية للبنات.